

Distr.: General
11 March 2019

Advance Version

Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

25 شباط/فبراير - 22 آذار/مارس 2019

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

الأردن

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية والردود
المقدمة من الدولة موضع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

الموقف الرسمي من التوصيات — (21) التي وعد الأردن بدراستها خلال
استعراض التقرير الوطني الثالث للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان
في جنيف أمام مجلس حقوق الإنسان

أولاً- التوصيات التي أحيط بها علماً

التوصية 4-136

تعديل المادة 208 من قانون العقوبات بحيث تصنف ممارسة التعذيب على أنها جريمة خطيرة عوضاً
عن جنحة بسيطة (اسبانيا)

توضيح الرد

- بينما تشمل المادة 208 من قانون العقوبات الأردني جريمة التعذيب بكافة الصور والممارسات والأفعال التي من الممكن ان تصدر من العاملين في مؤسسات انفاذ القانون بقصد الحصول على الاعتراف، فإن هذه الافعال إذا كانت تشكل خطورة وينجم عنها اثار جسيمة كالضرب المفضي للموت والشروع بالقتل والقتل بكافة صورته تعتبر جنابة كما جرمها القانون الاردني.
- كذلك فإن الافعال التي من الممكن ان تصدر من قبل العاملين في مؤسسات انفاذ القانون والتي قد تشكل انتهاك لأي حق من حقوق اي شخص بدون أن يكون القصد منها الحصول على اعتراف هي مجرمة ومعاقب عليها بنصوص اخرى في التشريعات الاردنية، كجريمة الايذاء او التهديد او الذم والقذح والتحقير، كما أن الافعال التي تشكل خطورة وينجم عنها اثار جسيمة كالواردة أعلاه قد جرمها القانون الاردني واعتبرها جنابة.
- أخذ القانون الاردني بتغليظ العقوبة اذا نجم عن فعل التعذيب اثراً كما نصت المادة 208/3 من قانون العقوبات الاردني "واذا افضى هذا التعذيب الى مرض او جرح بليغ كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة".
- كذلك تم تعديل قانون العقوبات في عام 2018 ورفع الحد الأدنى لعقوبة جريمة التعذيب من ثلاثة اشهر حبس الى سنة حبس.

التوصية 7-136

اعتماد تشريعات وطنية شاملة لحظر التمييز العنصري المباشر وغير المباشر، وفقاً للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بما في ذلك جميع أسس التمييز المحظورة بموجب المادة 1 (كوت ديفوار)

توضيح الرد

- كرس الدستور الأردني لسنة 1952 مبدأ المساواة وعدم التمييز أياً كانت الأسس التي يقوم عليها سواءً على أساس العرق أو اللغة أو الدين ، كما تضمنت التشريعات الأردنية النصوص الكفيلة باعتبار كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، وكل تحريض على التمييز العنصري وكل عمل من أعمال العنف أو تحريض على هذه الأعمال يرتكب ضد أي عرق أو أي جماعة من لون أو أصل إثني آخر، وكذلك كل مساعدة للنشاطات العنصرية، بما في ذلك تمويلها، جريمة يعاقب عليها القانون.

التوصية 15-136

إتاحة إمكانية وصول جميع أفراد المجتمع إلى الإنترنت بدون تقييد من خلال كفالة أمن الفضاء الإلكتروني والتدفق الآمن للمعلومات دون انتهاك حرية التعبير أو الحق في الخصوصية (استونيا)

توضيح الرد

- نظمت التشريعات الأردنية حرية استخدام الإنترنت في ظل الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي والمدونات الإلكترونية ضمن توازن يراعي حرية الرأي والتعبير والحد من بعض المظاهر مثل اغتيال الشخصية وانتهاك الخصوصية والترويج للإرهاب، كما تم إنشاء منصات حكومية الكترونية لتلقي شكاوى ومقترحات المواطنين ودحض الإشاعات ومنها منصة حقا تعرف وبخدمتكم.

التوصية 16-136

تيسير إنشاء وعمل منظمات المجتمع المدني من خلال تعديل قانون الجمعيات وفقاً للشروط الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالحد من تدخل الدولة، ولا سيما القيود المفروضة على التمويل، وضمان أن يمارس أي تدخل من هذا القبيل في إطار من المساءلة والشفافية (ألمانيا)

توضيح الرد

- من المهم منع الازدواجية في تقديم الخدمة للفئات المستهدفة وربط هذه الخدمات بالاهداف الانمائية الوطنية، بما يساعد في الحصول على قاعدة بيانات واضحة حول الخدمات المقدمة في كافة مناطق المملكة ومصادر تمويلها وتوزيعها بعدالة، والفئات التي تستهدفها. كذلك من المهم التحقق من الجهة الممولة والتعرف عليها والتأكد من سلامة غايتها من تقديم التمويل، لضمان اطمئنان المستفيدين للخدمة المقدمة والتفاعل معها.
- كذلك لا بد من وجود رقابة مالية لمنع التهرب والانتفاع الشخصي وبحيث يكون التمويل بعيداً كل البعد عن ممارسات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن لا يُستغل للتشجيع على التطرف وإحداث الفتن. ومثل هذه الرقابة تساعد في ابراز خارطة وطنية للتمويل والفئات التي تستهدفها وترشد المجتمع المدني للعمل مع الجهات الفاعلة محلياً.

- لذلك فإن حرية تكوين الجمعيات وحق الانضمام إليها منظمة بموجب أحكام قانون الجمعيات وتعديلاته رقم 51 لسنة 2008، وقد نظمت المادة 17 منه موضوع التبرعات والتمويل، وإناطة صلاحية الموافقة عليها بمجلس الوزراء، ولضمان الشفافية فالقرار ليس قطعياً، ويمكن الطعن به أمام المحكمة الإدارية العليا.

التوصية 136-19

تعديل قانون العمل بحيث يتفق مع معايير العمل الدولية، بما في ذلك السماح للعمال الأجانب بتشكيل نقابات العمال وتولي رئاستها (الولايات المتحدة الأمريكية)

توضيح الرد

- حيث كفل الدستور الأردني حق العمل لجميع الأردنيين دون تمييز في المواد (6 و23) وجاءت قوانين وأنظمة العمل لتستكمل حماية العمال الأردنيين وغير الأردنيين، إذ تضمن قانون العمل لسنة 1996 وتعديلاته حتى الآن حماية العمال الأردنيين وغير الأردنيين، وتطبيق أحكامه على العامل بغض النظر عن جنسه أو جنسيته أو عرقه أو لونه أو ديانته، وأن أية حقوق وامتيازات وردت في أحكامه تطبق على جميع العمال دون تمييز، بما في ذلك حق الانتساب للنقابات العمالية، وحق اللجوء إلى القضاء للمطالبة بأية حقوق عماليه تترتب لهم بموجب القانون.
- ونصت المادة 2 من قانون العمل لسنة 1996 وتعديلاته على تعريف العامل بأنه "كل شخص ذكراً كان أو أنثى يؤدي عملاً لقاء أجر أو يكون تابعاً لصاحب العمل وتحت إمرته، ويشمل ذلك الأحداث ومن كان قيد التجربة أو التأهيل".
- أعطى القانون الحق للعمال الأجانب بالانتساب للنقابات الأردنية والاستفادة من امتيازاتها بما في ذلك حق التفاوض الجماعي.

ثانياً- التوصيات التي تم قبولها

التوصية 136-1

تعريف جريمة التعذيب في القانون وفقاً للمادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب، مع فرض عقوبة مناسبة مرتبطة بها (تشيلي)

التوضيح

- إن هذه التوصية مطبقة بالفعل، إذ تشمل المادة 208 من قانون العقوبات الأردني جريمة التعذيب بكافة الصور والممارسات والافعال التي من الممكن ان تصدر من العاملين في مؤسسات انفاذ القانون بقصد الحصول على الاعتراف، كذلك تم تعديل قانون العقوبات في عام 2018 ورفع الحد الأدنى لعقوبة جريمة التعذيب من ثلاثة اشهر حبس الى سنة

حبس، كما أخذ القانون الاردني بتعليق العقوبة اذا نجم عن فعل التعذيب اثرًا كما نصت المادة 208/3 من قانون العقوبات الاردني "واذا افضى هذا التعذيب الى مرض او جرح بليغ كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة".

التوصية 136-2

تعديل القوانين التي تعوق حرية التعبير والإعلام (فرنسا)

التوضيح

- عملت الحكومة على إعادة تعديل مسودة مشروع القانون المعدل لقانون الجرائم الالكترونية وأعادته إلى مجلس النواب للسير بالإجراءات الدستورية.
- كذلك سحبت الحكومة مشروع القانون المعدل لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات لسنة 2012 من مجلس النواب، على أن يتم تعديله وإعادته إلى المجلس خلال الدورة العادية الحالية.

التوصية 136-3

توسيع نطاق سلطة المركز الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وزيادة الموارد المتاحة لهما (كوريا الجنوبية)

التوضيح

- التوصية مطبقة بالفعل إذ منح قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان صلاحيات مكنت المركز من العمل على تلقي الشكاوى والرقابة على أداء الحكومة وانتقادها من خلال تقريرها السنوي الذي يصدره المركز، كما تعمل الحكومة على تمكين وضع المركز الوطني من خلال زيادة المخصصات المالية المرصودة له في الموازنة العامة للدولة قدر الإمكان.

التوصية 136-5

مراجعة وتحديد تعريف التحريض على الكراهية في قانون الجرائم الإلكترونية المعدل لعام 2011 (السويد)

التوضيح

- تضمنت التعديلات الجديدة على المشروع المعدل لقانون الجرائم الإلكترونية إعادة النظر بتعريف خطاب الكراهية، والمشروع الآن قيد النظر في مجلس الأمة.

التوصية 136-6

تشكيل لجنة من خبراء مستقلين للنظر في إدخال تعديلات على التشريعات والمؤسسات المتصلة بوسائل الإعلام (السويد)

التوضيح

- تنسجم هذه التوصية مع الاجراءات المتبعة والتي يتم من خلالها اقتراح مشاريع قوانين متصله بالإعلام أو إدخال تعديلات عليها تتضمن مشاورات مع جميع أطراف المصلحة بما في ذلك اتاحتها لكافة المواطنين عبر الموقع الإلكتروني لديوان التشريع واستقبال الملاحظات بشأنها، قبل إقرار مسودة صيغتها النهائية من مجلس الوزراء وتقديمها لمجلس النواب لاستكمال مناقشاتها واجراءاتها الدستورية.

التوصية 136-8

مواصلة الجهود الرامية إلى منع التعذيب بطرق، منها استعراض قانون العقوبات (جمهورية كوريا)

التوضيح

- إن هذه التوصية مطبقة بالفعل، إذ أن الجهود مستمرة لدى كافة أجهزة انفاذ القانون لزيادة الوعي بين منتسبيها لمنع التعذيب.

التوصية 136-9

زيادة عدد الملاجئ المخصصة لضحايا العنف القائم على نوع الجنس وجرائم الشرف (اسبانيا)

التوضيح

- يتوفر حالياً دار لإيواء النساء المعرضات للخطر، وكذلك دارتين لضحايا العنف الأسري تتبع لوزارة التنمية الاجتماعية ورغم أن هذه الدور تكفي في الوقت الحالي لأعداد الضحايا التي تحتاج للإيواء إلا أن خطة الوزارة تتضمن إنشاء مركز جديد في المنطقة الجنوبية من الأردن خلال العام 2021.

التوصية 136-10

الحد من استخدام الاحتجاز الإداري، مع احترام حقوق السجناء على نحو ما هو محدد في المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (أيرلندا)

التوضيح

- التوقيف الإداري مقتصر على ذوي الأسبقيات الجرمية والذين هم معروفون لدى الأجهزة الأمنية ويشكل وجودهم طلقاء خطراً على امن الأفراد والجماعات والممتلكات العامة

والخاصة. ويتم الاحتجاز الإداري بموجب قانون منع الجرائم والذي يضمن خضوع المحتجز لإجراءات عادلة تتفق مع المعايير المعتمدة لضمان حقوق الإنسان من حيث التحقيق وسماع الشهود وحضور المحامين والسماح للمتضرر من الطعن بالقرارات الإدارية لدى محكمة الإدارية. كما لا يميز القانون للحاكم الإداري سجن الشخص المائل أمامه إلا إذا عجز عن تقديم التعهد الذي يلتزم فيه بالمحافظة على الأمن أو الامتناع عن القيام بأفعال من شأنها أن تكدر صفو النظام العامة.

التوصية 11-136

النظر في مراجعة استخدام الاحتجاز الإداري، واتخاذ التدابير لضمان الحصول على المساعدة القانونية (إيطاليا)

التوضيح

- يتم الاحتجاز الإداري بموجب قانون منع الجرائم والذي يضمن خضوع المحتجز لإجراءات عادلة تتفق مع المعايير المعتمدة لضمان حقوق الإنسان من حيث التحقيق وسماع الشهود وحضور المحامين والسماح للمتضرر من الطعن بالقرارات الإدارية لدى المحكمة الإدارية.
- وحيث أن الإجراءات وتدابير الاحتجاز الإداري هي إجراءات وقائية تستهدف حماية النظام العام من الاعتداء عليه أو انتهاكه بما في ذلك في حال توقع الجريمة لمنع وقوعها، وهو قرار إداري يخضع لرقابة القضاء الإداري إلغاءً وتعويضاً دون تقييده بمهل التقاضي. فإن هذه الإجراءات تخضع بشكل مستمر للمراجعة والتقييم لضمان توافيقها مع معايير حقوق الإنسان ورفع الوعي لدى القائمين على تنفيذها، وتسهيل الحصول على المساعدة القانونية للمحتجزين. ومن أجل ذلك وقعت مديرية الأمن العام مذكرة تفاهم مع نقابة المحامين لتسهيل مرافعة المحامين أمام الحاكم الإداري فيما يتعلق بقضايا الأشخاص المعرضين للاحتجاز الإداري.

التوصية 12-136

التسليم بضرورة اعتماد تعريف للتعذيب يتماشى مع المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب (المكسيك)

التوضيح

- إن هذه التوصية مطبقة بالفعل.

التوصية 13-136

تعديل قانون منع الإرهاب لكي يتماشى مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (بلجيكا)

التوضيح

- حيث أن هذه التوصية مطبقة بالفعل إذ لا يوجد أي تعارض بين قانون مكافحة الإرهاب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

التوصية 14-136

ضمان حرية التعبير ووقف احتجاج جميع الكتاب والصحفيين ومحرري المواقع الشبكية بتهم تتعلق بجرية التعبير، وإلغاء مواد قانون العقوبات التي تضع قيوداً غير جائزة على حرية التعبير على شبكة الإنترنت وخارجها على السواء (تشيكيا)

التوضيح

- حيث حظرت المادة (8) من قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1998 وتعديلاته فرض أية قيود تعيق حرية الصحافة، أو التدخل بأي عمل يمارسه الصحفي في إطار مهنته.
- بناءً على ذلك لا يتم توقيف أو محاكمة أي مواطن أو صحفي جراء قضية رأي أو حرية تعبير. وأن أي توقيف أو محاكمة تتم بناء على ارتكابهم أفعالاً جرمية خلافاً لأحكام قوانين أخرى.
- كذلك تضمنت التعديلات الجديدة على المشروع المعدل لقانون الجرائم الإلكترونية تعديلاً للمادة (11) من القانون الأصلي بحيث تم وضع حد أعلى للعقوبة بواقع سنتين، وبالتالي عدم الحاجة لتوقيف الفاعل، كما لا يجوز ملاحقة الفاعل إلا بناء على شكوى الادعاء بالحق الشخصي، ويتم وقف الملاحقة في حال إسقاط الشكوى.

التوصية 17-136

مراجعة تشريعاته وممارساته لضمان أن يتمكن جميع الأشخاص والعناصر المؤثرة من المجتمع المدني، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، من ممارسة حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي بجرية، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان (ليتوانيا)

التوضيح

- تم تشكيل لجنة لتحليل منظومة الاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان ومقارنتها ومقارنتها مع نصوص القانون الوطني وبيان مدى الحاجة إلى التدخل بالتعديل أو التغيير أو سن القوانين بما يتماشى مع متطلبات الاتفاقيات الدولية، ودراسة مواءمة التشريعات الوطنية مع نصوص الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتصلة بحقوق الإنسان والمصادق عليها من قبل الأردن.

التوصية 136-18

إعادة تقييم التعديلات التي أدخلت مؤخراً على قانون الصحافة والمطبوعات، وقانون الجرائم الإلكترونية، وقانون العقوبات للتأكد من أن التشريعات والممارسات متفقة مع القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في حرية التعبير بموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (النمسا)

التوضيح

- تم تشكيل لجنة لتحليل منظومة الاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان ومقارنتها ومقارنتها مع نصوص القانون الوطني وبيان مدى الحاجة إلى التدخل بالتعديل أو التغيير أو سن القوانين بما يتماشى مع متطلبات الاتفاقيات الدولية، ودراسة مواءمة التشريعات الوطنية مع نصوص الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتصلة بحقوق الإنسان والمصادق عليها من قبل الأردن.

التوصية 136-20

مواصلة ضمان إمكانية لجوء عاملات المنازل المهاجرات إلى القضاء بفعالية، بطرق، منها ضمان سلامتهن وإقامتهن أثناء سير الدعوى (إندونيسيا)

التوضيح

- هذه التوصية مطبقة بالفعل، إذ توفر قوانين وأنظمة العمل الأردنية الحماية القانونية لعاملات المنازل وتضمن وصولهم للعدالة. بما في ذلك الإقامة في دور للإيواء تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية إذا اقتضت الحاجة، حيث تحول التحديات المالية في الوقت الحالي دون إمكانية إنشاء دور خاصة للإيواء تابعة لوزارة العمل.

التوصية 137-21

زيادة التدابير الرامية إلى ضمان مبدأ عدم الإعادة القسرية (الأرجنتين)

التوضيح

- رغم أن الأردن ليس طرفاً في اتفاقية عام 1951، إلا أنه يطبق مبدأ عدم الإعادة القسرية فعلياً في التعامل مع اللاجئين على أرضه، رغم استضافته لما يزيد عن 4 ملايين لاجئ يشكلون حوالي 40% من مجموع المقيمين على أرضه.

توصيتين سيتم تصحيح موقف الأردن بشأنهما إلى القبول بعد أن ورد تصنيفهما خطأً ضمن التوصيات التي أحيط بها علماً

التوصية 41-137

مواصلة جهود التعاون من أجل بناء قدرات مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان، الذي يمثل الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية والحكومة وقوات الأمن، والتي أنشئ منذ عام 2014 (الإمارات العربية المتحدة)؛

التوصية 62-137

تهيئة الظروف التشريعية والاجتماعية لتمكين المرأة الأردنية بحكم الواقع واطلاق حملات توعية بشأن حقوق المرأة (أنغولا).